مقدمة

السياق السياسي لعملية تحسين المدارس

«نستطيع -حيثما وكلما نشاء- أن ندرّس كل الأطفال الذين تستهوينا طريقة تدريسهم في المدرسة. إننا نعرف أكثر مما يلزم للقيام بذلك. وما إذا كنا سنقوم بذلك أو لا، يعتمد في النهاية على ما نشعر به حيال حقيقة أننا لم نقم بذلك إلى الآن».

- رون إدموند (1969)

مضى عشرون عاماً منذ أن دق كتاب «أمة في خطر» جرس الإنذار بخصوص ضعف المدارس الأمريكية. وقد حفلت تلك السنوات بكثير من الأخذ وذلك عبر التأكيدات (أظهرت الدراسات العالمية المتعلقة بإنجاز الطلبة أن معدل إنجاز الطالب الأمريكي -في أحسن أحواله- يعادل نصف إنجاز الطلاب في الدول المتقدمة الأخرى)، والمواقف الدفاعية («ليست المدارس على تلك الدرجة من السوء»)، واستطلاعات الآراء (التي تظهر أن الأهالي راضون عن مدارس أولادهم أكثر من أساتذة الكليات، الذين يتسلمون مهمة متابعة تحصيل أولئك الطلاب العلمي، وأكثر من أرباب العمل الذين يوظفونهم). وفي ذلك الوقت تم اقتراح عدد من الخطط والحلول، وتم تنفيذ بعضها بالفعل بما فيها تحديد معايير المضمون وأشكال تقويم الطلاب -التي كانت أحياناً تعطي نتائج خطرة عن عدم الإنجاز-؛ فحص المتقدمين لسلك التعليم بصورة دقيقة، مع اشتراط الموافقة على الكليات التي هيأتهم لهذا العمل؛ بطاقات التقارير والجداول المدرسية المنشورة في الصحف، التي تبين الفرق بين مستوى مدارس كل مقاطعة أو ولاية حسب نجاحها النسبي. كما أن كل رئيس جديد للولايات المتحدة أصبح يضع التعليم على رأس أولوياته، ولدى كل المرشحين للمناصب السياسية القيادية توصيات وخطط لحل المشكلة حسب رؤيتهم لها. بعبارة أخرى، لقد أصبح التعليم أولوية بالنسبة عامة الناس أكثر من أي وقت مضى.

تصادف الاهتمام بالتعليم مع نقلة كبيرة في اقتصاد الولايات المتحدة والاقتصاد العالمي، تتمثل في الابتعاد (والتحول) عن الصناعات المتعلقة بالزراعة والصيد والتعدين، والتوجه نحو اقتصاد مبني على الخدمات -والمعلومات- بشكل أكبر. إن مجالات العمل والحياة التي نعدّ -أو التي يجب أن نعدّ- طلابنا لها تتطلب درجة متزايدة من «العمل القائم على المعرفة»[1]، التي لم تكن المدارس في الماضي مؤهلة لتقديمها. علاوة على ذلك، فإنه نظراً للتغيرات الديموغرافية (علم إحصاء السكان) والاجتماعية الكبيرة أصبح من المطلوب من مدارس اليوم تقديم ما هو أكثر من مجرد تعليم «الأسس» من «النصوص المدرسية» لطلاب اكتسبوا مهاراتهم الأولية من العمل في الحقل أو المصنع، وتم تعزيزها بالمبادئ والأفكار التي تلقوها من الأهل أو رجال الدين. المطلوب من مدارس اليوم، إلى جانب تحمل مسؤولية إكساب الطالب المهارات الأكاديمية، بتطوير شخصيته وتربيته على الفضائل المدنية وتطوير مهاراته الفنية.

إضافة إلى ذلك، بدأ التربويون وآخرون غيرهم يولون اهتماماً خاصاً بأمر كان يعرف منذ عقود: إن إنجاز الطالب العادي يخفي خلفه اختلافات وفروق كبيرة في التعلم بين مختلف مجموعات الطلاب. وهذه الفروق يعود سببها للصف وللانتماء العرقي؛ وفي الحقيقة فإنه من الصعب فصلهما واحداً عن الآخر. ولكن تبرز هنا هذه الحقيقة غير المطمئنة، وهي أن الطالب الفقير أو الذي ينتمي إلى أقلية وينتسب إلى مدرسة ضعيفة الموارد التعليمية بحيث يتمتع مدرسوها بالحد الأدنى من المؤهلات والخبرة، يحقق إنجازاً أدنى بكثير من الطالب الذي ينتمي للطبقة المتوسطة، مهما كان نوع تقويم الإنجاز. وهذه الحقيقة ليست بجديدة. ما هو جديد في الأمر هو الانتباه العام إلى أننا لا نخدم طلابنا على نحوٍ جيد، وأن هناك التزاماً أخلاقياً يفرض علينا دعم جميع الطلاب من أجل تحقيق الأفضل كل حسب إمكانياته. إن صحة الاقتصاد الأمريكي ورخاء الشركات الأمريكية

1- العمل القائم على المعرفة Knowledge Work حسب تعريف اليونسكو هو: أي نشاط خلاق منظّم يقوم به الفرد من أجل زيادة مخزون معرفة الإنسان والثقافة والمجتمع، واستخدام هذه المعرفة لابتكار تطبيقات جديدة. وهي تتضمن البحث الأساسي... البحث التطبيقي... والعمل المطوّر بالتجربة الذي يؤدي إلى ابتكار أدوات ومنتجات وعمليات جديدة (Despres & Hiltrop, 1995, p. 14) -لمزيد من المعلومات:www.tlanic.com.article7.htm - المعربة.

يعتمدان بدرجة كبيرة على مستوى مهارة القوى العاملة؛ ومن ثَمّ، فإنه من الواجب تدريس الأساسيات الأخلاقية والاقتصادية الضرورية في المدارس بالسوية نفسها التي كانت تقدم للقلة المميزة. كانت معرفة ذلك بمثابة الوقود للإصرار الحالي على إصلاح قياسي يقوم على معايير، مع ما يتضمنه ذلك من نتائج تقضي بأن يكون مضمون تعلم الطالب ونوعيته موضع نقاش وخطط عامة. إن الخطط التي تم اقتراحها وتطبيقها تعكس الإحباط العام من أنه -وبعد عشرين عاماً من الجهد المبذول- لم يطرأ إلا قدر قليل من التحسن وعلى نطاق ضيق. وباستثناء بعض الحالات المهمة، لم يتحسن إنجاز الطلبة منذ عام 1983، وما زالت الفجوة كبيرة بين إنجاز الطلاب بحسب مناطقهم وخلفياتهم. ويعزى عدم التقدم في هذا المجال، إلى حد ما، إلى ميل التربويين لمغازلة المبادرات الجديدة دون أن يقوموا بتغيير جذري لطريقة تعاطيهم مع الوظائف الأساسية للتعليم والتعلّم.

المقصود من النماذج والقواعد التي أطرحها في هذا الكتاب، هو مساعدة المعلمين والمربين على تفحص تلك الوظائف الأساسية بتمعن. وهذا على كل حال لا يكفي؛ إذ عليهم أن يتذكروا دوماً أن هنالك مضموناً سياسياً لتلك المحاولة. ففي نهاية الأمر تحصل المدارس العامة على تمويلها من المال العام، وهذا ما يجعلهم محسوبين على المسؤولين المنتخبين على الصعيد المحلي. إن القرارات التي تتخذ بشأن المدارس -الأنظمة المتعلقة بالمناهج والفحوص وتراخيص مزاولة المهنة للمعلمين وإعطاء الشهادات، وتوزيع حصص الموارد- كلها تتأثر بالاعتبارات السياسية. وهذا يعني أنه إلى جانب معرفة الطريقة الصحيحة لتحسين المدارس، ينبغي أن يكون لدى التربويين والناس رغبة حقيقية للقيام بذلك. وبعبارة أخرى، يجب أن تترافق المعرفة بالإرادة السياسية.

إلى حد كبير، تنعكس الإرادة السياسية عبر المال. تميل المجتمعات لتخصيص المال العام للنشاطات التي تثمّنها أكثر من غيرها - كالخطط الحربية، وشق الطرق العامة وبناء الجسور، ودعم الزراعة، والفنون. وفي المدارس يتم تخصيص المال عادة من أجل برامج جديدة أو صفوف صغيرة. وبالطبع ليس كل ما هو جدير بالتنفيذ مكلفاً للمال ـ كما هو الحال مع مدرسي المرحلة الابتدائية عندما يقررون تشكيل فرق تعليمية مثلاً، أو عندما يأخذ مدرسو المرحلة الثانوية صفوفاً أكبر ليتيحوا المجال لزميل لهم للعمل

مع الطلاب الأضعف الذين يحتاجون لمتابعة. يجب أن يرغب المعنيون فعلاً بتحسين مدارسهم سواء كان ذلك مكلفاً أو غير مكلف للمال، كما يجب أن يقتنعوا بأن الجهد الذي يبذلونه يستحق ذلك العناء، ولا بد أن يؤتي ثماره. وفوق هذا وذاك، عليهم التأكد من أن ما يقومون به له مغزى من الناحية الأخلاقية، وأن ما يقومون به صحيح.

لسوء الحظ، فإن سجل المدارس والمجتمعات الأمريكية ليس مشجعاً على هذا الصعيد. فنحو 23% من مدرسي المرحلة الثانوية لم يدرسوا المواد المطلوبة لعملهم في التدريس كافة. ويرتفع ذلك الرقم بالنسبة لمدرسي الرياضيات إلى ما فوق 30%، ويصبح الرقمان أعلى في المدارس التي تضم طلاباً لا يتمتعون بمميزات اقتصادية. ففي المدارس التي يكون معظم طلابها من الملونين، نجد أن 54% من مدرسي مادتي الرياضيات والعلوم يحملون شهادات جامعية في تخصصهم، بينما 42% منهم لا يحملون إلا شهادة البكالوريا (الثانوية العامة). وبالمقارنة فإن هذه الأرقام في المدارس التي يسود فيها الطلاب البيض تصبح 86%و69%، على التتابع. علاوة على ذلك، تُعيّن كثير من المدارس مدرسين لتدريس صف أو صفين في مجالات ليس لديهم عنها أي خلفية على الإطلاق. ويعود سبب قلة عدد المدرسين المؤهلين لتدني رواتب المدرسين على الأغلب، فهي أقل مما يتقاضاه نظراؤهم في المهن الأخرى، كالمحاسبين وغيرهم (اللجنة القومية للتدريس ومستقبل أمريكة، 1996).

تتفاوت درجة الاستثمار في المدارس على نحوٍ هائل بين مدرسة وأخرى في أنحاء البلاد، فالنفقات في الشمال الشرقي، على سبيل المثال، تفوق بكثير المبالغ التي تنفق في مدارس عمق الجنوب. ويعكس ذلك التفاوت أيضاً -إلى حد معين- تكاليف الحياة التي تختلف بين منطقة وأخرى، على الرغم من وجودها في مدينة أو ولاية أو دولة واحدة ففي عام 1997، مثلاً، أنفقت مدارس ولاية نيويورك ذات النفقات الأعلى للطالب الواحد ما يزيد على 8000 دولار للطالب الواحد، بينما أنفقت المدارس الأقل من حيث المصاريف 5300 دولار فقط - أي بفارق يبلغ 2700 دولار للطالب الواحد، أو بفارق مليون دولار لمدرسة تستوعب 400 طالبٍ (نشرة بيانات هيئة التعليم، 2001).

أساطير عن المجتمع الأمريكي

تقوم بنية المجتمع في الولايات المتحدة على مجموعة من الأفكار والمعتقدات القوية. فهنا أرض الفرص والحرية، بحسب الفلسفة السياسية التي يحملها مضمون الدستور وقانون الحقوق. وقد زحفت أعداد هائلة من المهاجرين إلى الولايات المتحدة نظراً للحرية السياسية والدينية التي توفرها للناس، بالإضافة إلى رغبتهم بالحصول على أعمال توفر لهم الكسب الجيد، ولأنهم رأوا أن الولايات المتحدة مجتمع لا يعرف الطبقات، حيث يتحقق تقدم الإنسان مهما كان مركز عائلته الاجتماعي ونسبه ومهما كانت لهجته. إن الولايات المتحدة تدعي، بوصفه مجتمعاً، أن النجاح يقوم على الجدارة والأهلية بغض النظر عن الأصل والنسب.

ومقارنة بالمجتمعات الأخرى، تخلو الولايات المتحدة بالفعل من التفاوت الطبقي، فتاريخ الولايات المتحدة حافل بقصص أشخاص من أصول متواضعة برزوا وتبوّؤا مراكز عليا حساسة، سواء في المجالين العام أم الخاص.

على الرغم من تلك الأسطورة، فإن المجتمع الأمريكي في حقيقته ليس على ذلك القدر من الانفتاح والحرية الذي يفترضه بعضهم، أو يخيّل لهم. فحتى في الولايات المتحدة الميزة تستتبع الميزة؛ إذ يتمتع بعض الناس بمزايا ومنافع خاصة طالما أنهم قادرون على إثبات أنفسهم في الترتيب الاقتصادي والاجتماعي. وإليكم هنا بعض هذه المزايا:

نظام توقعات غير رسمية

يسمع الطالب المنحدر من عائلة مثقفة والذي لديه أصدقاء من أمثاله عبارات وتلميحات تفيد بأنه من المأمول منه «أن يحقق شيئاً مختلفاً». هذه التلميحات قد تأخذ عدة أشكال، فقد يتم سؤال طالب في الصف السابع مثلاً ما إذا كان قد بدأ بأخذ دروس في الجبر، أو قد يُسأل قريب له في المرحلة الثانوية ما إذا كان قد تقدم بطلب انتساب إلى إحدى الكليات. إن أسئلة من ذلك القبيل تقوم على المعرفة وعلى التوقعات: فطالب الصف السابع يعرف أن البدء باكراً بتلقي دروس الجبر سيفتح أمامه الأبواب لاحقاً، وقريبه يعرف أن التخطيط للتقدم بطلب انتساب إلى الكلية التي يرغب بها يجب أن يتم في وقت مبكر أيضاً.

أما الطالب الذي لا يتمتع أهله ولا أصدقاؤه بذلك القدر من الثقافة أو التعليم، فلن يتم توجيه مثل تلك الأسئلة له على الإطلاق. إذ قد لا يعرف أهله بحكم ثقافتهم المحدودة أساليب نظام التعليم، ومن ثَمّ فإنهم بعيدون كل البعد عن تأمين مدخل لابنهم إلى التعليم العالي. قد يعرفون أن التعليم هو مفتاح النجاح المستقبلي، وقد تكون تجربتهم المدرسية إيجابية، إلا أنهم غير مدركين لأهمية مادة الجبر، مثلاً، أو أهمية دراسة لغة ثانية. ومن ثَمّ فإن مثل هذا الطالب لا يتمتع بمؤازرة أسرته بخصوص تحصيله العلمي وتوجيهها له.

وبسبب ذلك الفرق بين الطالب الذي تربى في كنف أسرة متعلمة والطالب الذي لم تتوافر له تلك الميزة، تقع هنا على مدرسي المرحلة الثانوية مسؤولية مساعدة كل الطلاب لتقرير مستقبلهم الدراسي، وما يترتب على ذلك من إجراءات. هناك موجهون أو مستشارون تربويون لدى معظم المدارس الثانوية مهمتهم تقديم النصح والإرشاد في ذلك الشأن. ويمكن لهؤلاء الأشخاص أن يلعبوا دوراً حساساً في حياة الطلاب عن طريق مساعدتهم على اكتشاف إمكانيات جديدة لديهم، ودعمهم لتجاوز كل المعوقات والصعوبات التي تواجههم في دراستهم. ولكن في الواقع يتحمل الموجه عادة مسؤولية عدد كبير من الطلاب ومن ثَمّ يكون تعامله الفردي المباشر مع كل طالب صعباً أو لنقل محدوداً. علاوة على ذلك، قد ينحصر دور الموجه في بعض الأحيان بمجرد متابعة السجلات والشؤون الإدارية وفض الخلافات التي قد تنشب بين الطلبة، دون الالتفات لما يحمله دوره من تأثير هائل على حياة بعض الطلاب، أولئك الطلاب الذين لا يضعون التعليم العالي نصب أعينهم ومن ثَمّ هم بأمس الحاجة لكلمات النصح والتشجيع من موجه يحترمونه، وهذا من شأنه أن يغيّر مجرى حياتهم.

طبعاً لا يستطيع الموجه القيام بكل شيء، فهو لا يرى الطلاب كل يوم، ولا يعرف مستوى عمل الطالب اليومي. وهنا يبرز دور المدرس نظراً لاحتكاكه المباشر مع الطلاب، وتقع عليه مسؤولية تشجيع الطالب ودعم طموحه. وعندما يبدي المدرس اهتماماً بحياة طلابه خارج نطاق الصف -عبر مشاركتهم مثلاً بالنشاطات الرياضية والألعاب والرحلات، وفي عمل مجلة الحائط- فإنه يجعلهم يشعرون بأهمية ما يسهمون به لمدرستهم. ومثل هذا الدعم قد يكون أقوى وأهم من أي دعم يتلقاه الطالب من مصدر آخر.

المنفذ غير الرسمي للوصول إلى الفرص

يميل أهل النخبة والمسؤولون من اقتصاديين وسياسيين لرعاية جماعتهم وتقديم بعض الامتيازات لهم، مع أنه يجب عليهم تقديم الفرص للجميع على حد سواء. وعندما يكون على الطالب الذي يتمتع بتلك الامتيازات وهي أن يتخذ قراراً بشأن مستقبله الدراسي والمهني الذي اختاره، فإنه يتصل بأقاربه أو أصدقاء الأسرة من أصحاب النفوذ لمعرفة أفضل عمل يمكن أن يمتهنه في المستقبل والفرع، أو نوع الدراسة الأنسب لذلك العمل؛ وعندما يتقدم بطلب عمل بعد ذلك فإنه يحظى بفرصة إجراء مقابلة مع المسؤول عن التعيين بناءً على توصيات من أحد أقارب الأسرة من أصحاب النفوذ أو معارفها. وبعض تلك الفرص التي يحظى بها أصحاب مثل ذلك الامتياز قد تأخذ شكلاً رسمياً؛ فبعض الكليات، على سبيل المثال، تولي اعتباراً خاصاً لأبناء خريجيها القدامى ـ على مبدأ «التوريث» باللغة الأكاديمية ـ عند قبول طلبات الانتساب.

والطريقة غير الرسمية للوصول إلى الفرص التي يتمتع بها بعض الأشخاص غير مرئية أو ملحوظة عادة، حتى بالنسبة لأولئك المستفيدين منه. ولذلك قد يشعر الطلاب الفقراء -الذين ليس بمقدور أهلهم تقديم الدعم المادي الكافي لدراستهم أثناء سعيهم في رحلة الحياة- أن النظام غير عادل دون أن يكون بمقدورهم معرفة سبب الظلم. وكذلك الأمر بالنسبة للطلاب المحظوظين بتمتعهم بامتيازات خاصة، فهم لا يعرفون بالضرورة أن زملاءهم أو نظراءهم لا يتمتعون بالمزايا والفرص نفسها المتاحة لهم؛ وإنما يفترضون على الأغلب أنهم استطاعوا تحقيق النجاح بفضل صفاتهم ومؤهلاتهم.

تتاح الفرص لبعض الأشخاص في سن مبكرة، فالمدارس الابتدائية التي من نوع (PTAs Parent-Teacher Association) و(PTOs Parent-Teacher Organization) تضم بالدرجة الأولى الأهالي (وخصوصاً الأمهات)، الذين لديهم طموحات كبيرة بخصوص أبنائهم ويريدون أن يتأكدوا من حصولهم على الفائدة الكاملة من تعلّمهم على أيدي مدرسين خبراء وفي صفوف صحية و«جو» مميز. وبما أن مثل أولئك الأهل غالباً ما يقدمون إسهامات مادية لمدارس أبنائهم، فإنهم يصبحون قوة يحسب حسابها؛ لأنهم معتادون على عمل ما يرونه مناسباً وعلى هواهم لمصلحة أولادهم.

في مرحلة الدراسة المتوسطة والثانوية، يأخذ تأثير أولئك الأهل شكلاً مختلفاً نوعاً ما؛ فهم يقومون بما في وسعهم لضمان دخول أبنائهم صفوف الجبر في أول فرصة ممكنة، ويتأكدون من دراسة أبنائهم لمناهج متقدمة، ومن مشاركتهم في نشاطات تفيد في دعم سجلهم المدرسي لتسهيل انتسابهم إلى الجامعات التي يرغبونها.

لغة القوة

كتب جورج برناردشو رائعته «بجماليون» بناءً على فكرة أن منزلة المرء -ومن ثَمّ فرصه جميعها في الحياة- تعتمد على أسلوبه في الحديث. ففي المسرحية نرى أن فتاة إنكليزية من الطبقة الدنيا في المجتمع «تنجح» في انتحال دور كونتيسة نمساوية بعد أن يعلمها سيد من الطبقة الأرستقراطية التحدث على نحوٍ «لائق». طبعاً تجري فصول مسرحية بجماليون في بريطانية التي تعد اللغة فيها مؤشراً مهماً على طبقة الفرد ووصفه الاجتماعي أكثر مما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن حتى في الولايات المتحدة توجد «لغة قياسية» يتحدث بها أبناء الطبقة المتوسطة والطبقة العليا. وبالطبع فإن هناك أشكالاً أخرى للتحدث باللغة الإنكليزية في الولايات المتحدة، منها «لغة السود» ولهجات أهل الريف. وهنا يجب أن أنوه أن كل تلك اللهجات هي لغات قائمة صحيحة لها مفردات وتراكيب وقواعد نحوية تختلف عن الإنكليزية القياسية.

ولتنوع أشكال اللغة ولهجاتها دلالات خطرة اجتماعية وتعليمية بالنسبة للأطفال، الذين يقوم مدرسوهم بتشجيعهم على ترك لهجتهم والتحدث باللغة القياسية عندما يدخلون إلى المدرسة. يحمل هؤلاء المدرسون بالطبع نوايا حسنة؛ فهم يعرفون أنه من الضروري لطلابهم أن يتحدثوا بلغة أو لهجة الطبقة المتوسطة. ولكن إذا لم يكن أولئك المدرسون على قدر كبير من الحذر فإنهم قد ينقلون لتلاميذهم شعوراً بأن خلفيتهم أو ثقافتهم -التي تعبر عنها لهجتهم- أدنى من خلفية وثقافة باقي الطلاب. حتى إن بعض الطلاب يجد نفسه يواجه مشكلة القيام بالاختيار «الزائف» بين ثقافته وثقافة المدرسة.

الأطفال الذين يدخلون المدرسة ويتحدثون لهجة مختلفة عن اللهجة القياسية يجدون أنهم، بالنتيجة، وسط «صف» يتعلمون فيه لغة هي بالنسبة لهم لغة مختلفة. ويمثل تعلم القراءة والكتابة تحدياً أكبر لأولئك الطلاب أكثر من زملائهم الآخرين الذين يتكلمون اللغة

القياسية في منازلهم. وحقيقة أن عدداً كبيراً من الطلاب يتمكنون من ضبط خلفيتهم أو كبحها في السنوات الأولى من المدرسة هي برهان على مدى ذكائهم وتقدمهم. وفي السنوات اللاحقة، عندما يصبح استخدام اللغة وتطبيق قواعدها على نحوٍ صحيح ضرورياً في الصفوف الأدبية على وجه الخصوص، سيبدو البناء اللغوي والنحوي للطالب الذي ترعرع في ظل أسرة تتحدث اللغة القياسية، «صحيحاً»، بينما يكون على الطالب الذي يتحدث بلهجة أخرى غير القياسية، أن يتدرب على البناء النحوي الصحيح للغة ويحفظه.

يؤثر أسلوب تحدث الطالب باللغة الإنكليزية ولهجته على فرصه في سوق العمل، كما هو الحال معه في المدرسة. فمعظم أرباب العمل يصرون على أن يتحدث موظفوهم على نحوٍ «سليم» مستخدمين اللغة القياسية. لذلك، فإن التمكّن من التحدث بتلك اللهجة يعد من مهارات الحياة الأساسية بالنسبة للطالب؛ مهارة تحمل مضموناً هائلاً بالنسبة لنجاحهم في المستقبل.

الشعور بالتميّز والدعم

غالباً ما يفترض الطلاب الذين يتمتعون بدعم قوي وبامتيازات خاصة أنهم عملياً سيحصلون على الفرص المناسبة؛ لأنها حق لهم اكتسبوه منذ مولدهم. فقد اعتادوا أن تفتح الأبواب في وجوههم وأن تتاح لهم فرصة ثانية وثالثة وذلك إذا فشلوا في اقتناص الفرصة الأولى. وبالمقابل، يتعلم الطلاب الذين لا يتمتعون بقدر كاف من الدعم الحذر واليقظة وذلك إما نتيجة تجاربهم الشخصية أو خبرة المجتمع الذي يعيشون فيه. إن الطلاب الذين يتوقعون أن يجدوا من يساعدهم ويشق لهم الطريق يتحقق لهم ذلك، والسبب في ذلك، إلى حد ما، هو أن توقعاتهم تلك تمنحهم الثقة بالنفس؛ فالمنفذ غير الرسمي (الواسطة) الذي لديهم للوصول إلى الفرص المناسبة وتمكُّنُهم من لغة القوة هما أمران يعززان توقعاتهم الإيجابية تلك.

حلقة الفقر والجهل

ارتبط الفقر بالجهل على نحوٍ متزايد في العقود الماضية. أثناء مدة الازدهار الاقتصادي التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة، كان باستطاعة الشاب الذي لم

يتجاوز تحصيله الدراسي الصف الثامن أن يعيل أسرة بكاملها، وأن يشتري منزلاً وسيارة، وأن يدفع رسوم الانتساب إلى الجامعة من الراتب الذي يتقاضاه لقاء عمله في أحد المصانع.

أما اليوم، فإن الوضع مختلف تماماً؛ فميكانيكيو السيارات وفنيو الأجهزة الطبية والعاملون في المكاتب أصبحوا يستخدمون أجهزة إلكترونية معقدة، وانشغل المزارعون الحديثون بتحليل عوامل الإنتاج، والعمال الذين يعملون على خطوط التجميع أصبحوا يحلون مشكلات معقدة بالتعاون مع باقي فريق الإنتاج. بالطبع ما زالت الأعمال التي تستلزم مجرد خبرة قليلة أو بسيطة موجودة، ولكنها لا تعطي بالمقابل إلا أجوراً قليلة للعاملين فيها وهي لا تغطي تكاليف الحياة الضرورية لأفراد الطبقة المتوسطة: فالعديد من سكان الولايات المتحدة الذين يعيشون تحت خط الفقر لديهم عمل إلا أنهم يتقاضون مقابله مبلغاً قليلاً من المال لا يكفيهم لإعالة أنفسهم ناهيك عن أسرهم. الذين يعيلون أسرة منهم تجدهم مضطرين للعمل في عملين إن لم يكن ثلاثة أعمال في آن واحد تكون كلها على الأغلب أعمالاً قاسية لا ترحم. أضف إلى ذلك أن أجور الأعمال التي يؤديها غير المتعلمين تكون محدودة عادة وذات سقف معين لا يمكن تجاوزه إلا فيما ندر.

كسر الحلقة

تقع على المدارس مسؤولية خاصة من أجل كسر حلقة الفقر والجهل؛ لأنه عبر التعليم فقط يمكن للشباب أن يهربوا من قدرهم الذي يعيشون فيه. لا تستطيع المدارس بالطبع أن توفر لطلابها جميعاً أشكال الدعم والواسطة -إمكانية الوصول إلى المعلومات، والأشخاص ذوي النفوذ- التي يستفيد منها بعض الطلبة. ولكنها ملزمة بتأمين تعليم أساسي متين للطلاب كافة وبتمكينهم من استخدام عقولهم كما يجب. على المدارس كذلك تأمين فتح أبواب التعليم العالي لكل الطلاب، وهذا لا يعني مجرد تقديم المعرفة والمهارة للطلاب لتأهيلهم لمتابعة تحصيلهم العلمي، وإنما مساعدتهم في معرفة الخيارات والاحتمالات التي أمامهم كافة وفي كيفية الوصول إليها.

توزيع الموارد

من غير المقبول أو المعقول أن يتم توزيع الموارد على نحوٍ غير متساوٍ على المدارس التي تخدم طلاباً من مختلف الشرائح التي توجد في المحيط نفسه أو المنطقة نفسها. ولا يمكن تبرير تزويد المدارس الموجودة في الأحياء الراقية بتجهيزات مختلفة من كتب أحدث ومكتبات أكبر ومدرسين أكثر كفاءة مما تزود به مدارس الأحياء الفقيرة. والمجتمع الذي يسمح بمثل هذه الممارسات لا يلتزم بتطبيق حق تقديم فرص التعليم المتساوية لجميع أبنائه. ولكن للأسف لا نسمع الحديث عن التوزيع غير العادل لمخصصات المدارس، إلا عندما تذهب أغلبية المخصصات للمدارس التي تخدم طلاباً لا يتمتعون بالامتياز والنفوذ.

تأمين النجاح للطلاب جميعاً

يُعنى هذا الكتاب بمساعدة المعلمين والتربويين على تنظيم جهودهم بحيث يكتسب الطلاب جميعاً -لا الطلاب القاطنون في بيئة ثرية فقط- المعرفة والمهارات الضرورية للنجاح. ولكن تأمين تعلّم ناجح للطلاب جميعاً يتطلب ما هو أكثر من المهارة الفنية؛ كما أنه يتطلب المثابرة والالتزام الصادق وربما يتطلب من المعنيين بهذا الشأن أن يسيروا عكس المتوقع. يمكن أن تساعد المدارس على كسر حلقة التوقعات الأقل شأناً عبر التزامها الجيد بضمان تخرج كل طالب منها وذلك بعد اكتسابه المعرفة والمهارة اللازمة لمتابعة دراسته وتحصيله العالي.

تعليم لغة القوة

لكسر حلقة الفقر والجهل على الطلاب أن يتحدثوا اللغة القياسية بطلاقة، دون أن يكون ذلك على حساب ثقة الطالب بنفسه واعتزازه بخلفيته. تنجح بعض المدارس في تحقيق تلك المعادلة عبر التمييز وعلى نحوٍ واضح بين «لغة المدرسة» و «لغة البيت»: إذ يوصل المدرس لطلابه رأيه بأن «لغة المنزل» غنية وشرعية، ولكن على كل الطلاب أن يستخدموا «لغة المدرسة» داخل أسوار المدرسة. وهنا يمتلك الطلاب الذين يتعلمون «لغة المدرسة» بوصفها لغةً ثانية لغتين، مما يمكنهم لاحقاً من شق طريقهم في مجالات متعددة

مختلفة؛ ويصبحون، بامتلاكهم لأدوات «لغة المدرسة» أكثر ثقة بمهاراتهم كونهم طلاباً. وهذه الثقة ستخدمهم بدورها عندما يواجهون التحديات، ولن يقعوا -هم أو مدرسوهم- فريسة الاستسلام للصعوبات. إن ثقة الطالب بمهاراته ترافقه مدى الحياة وهو يكتسبها من المدرسة، ويمكنه أن يكتسبها مع اكتسابه للغة جديدة.

استنساخ توقعات غير رسمية

لا يمكن للمدارس أن توفّر المزايا الطبيعية التي يحظى بها الطلاب المحظوظون نتيجة صلات عائلاتهم، ولكنها تستطيع أن تحقق توازناً بين الطلاب وبمعنى آخر تسوي الأرض التي يقفون عليها. فعلى سبيل المثال، يستطيع معلمو المرحلة المتوسطة أن يغرسوا في نفوس طلابهم فكرة أن المدرسة لا تنتهي فقط بمجرد الحصول على الشهادة الثانوية، وأن التعليم الثانوي هو عبارة عن سبر لمختلف المواد الدراسية، والعلوم ليتمكن الطالب بعدها من تقرير الحقل الدراسي الذي يود التركيز عليه في الجامعة. وكذلك، فإن المدارس الثانوية تستطيع أنْ تضمن أنّ كل الطلاب على دراية بفرص المنح الدراسية ومواعيد التسجيل وامتحانات القبول التي عليهم اجتيازها للدخول إلى الكلية المرغوبة، بالإضافة إلى الشروط اللازمة لدخول كل فرع من فروع التعليم العالي. وبالرغم من أن معظم المدارس الثانوية توفر المعلومات اللازمة عن تلك الأمور إلا أنها لا تقوم بأي محاولة للتأكد من وصول تلك المعلومات إلى الطلاب جميعاً دون استثناء. لا يكفي وجود عدد كاف من المنشورات والكتيبات الإرشادية في مكاتب الإدارة إذا كان بعض الطلبة لا يعرفون كيفية الوصول إليها. ينبغي أن تصل تلك المعلومات إلى الطالب عبر حملة توعية مكثفة بخصوص التخطيط للمستقبل. يجب أن يتم تشجيع كل الطلاب -وليس فقط أولئك الذين يحصلون على دعم أسرهم وليسوا بحاجة لمساعدة المدرسة- للنظر إلى تعليمهم الحالي على أنه مجرد بداية طريق بحثهم عن مستويات أعلى من المهارة والمعرفة.

مساندة الالتزام السياسي بكسر تلك الحلقة

يجب على التعليم أن يتطور، ويؤيد الالتزام السياسي بتوفير فرص عادلة لكل الطلاب؛ ليتمكنوا من تحقيق حياة أفضل من حياة أهلهم. ومما لا شك فيه أن تأمين النجاح لكل

الطلاب ومساعدتهم في بناء ثقتهم في ظل توافر موارد قليلة يشكل تحدياً. ومع ذلك، فإن معظم العوامل التي تسهم في تعلم الطالب تتعلق بالمواقف لا بالمال؛ وذلك بتوزيع الموارد المتاحة للحصول على أفضل النتائج، والإصرار على تعليم وعلى تعلّم عالي الجودة، وفوق هذا وذاك، غرس ثقافة النجاح في كل مظهر من مظاهر عمليات المدرسة.

الخلاصة

يمثّل أوائل القرن الواحد والعشرين مدة شائقة ومليئة بالتحديات بالنسبة للتعليم. فالوعي آخذ بالتزايد، وهناك كثيرٌ من القرارات والمقاربات الجيدة. وبتجاوز الأسباب المنطقية الاقتصادية، فإن لدى المعلمين دافعاً أخلاقياً يحثهم على مساعدة كل الطلاب في معرفة أفضل ما لديهم من إمكانيات، وفي كسر حلقة الفقر والجهل. وفي النهاية، إذا لم يفعل المعلمون والتربويون ذلك فمن الذي سيفعله؟ لا يمكن للمعلمين الجلوس وانتظار الآخرين ليقوموا بالمبادرة. عليهم أن يقوموا بما يستطيعون القيام به؛ وهو في المقام الأول ضمان أن يتخرج كل طالب من المدرسة بعد حصوله على تعليم قوي، واكتسابه المهارات والثقة بالنفس اللازمة لمستقبله لاحقاً.